ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

الإصدار الثامن – العدد الرابع والثمانون
تاريخ الإصدار: 2 – تشرين الأول – 2025م
www.ajsp.net

"دور المنظمات الدولية غير الحكومية في القضايا الإنسانية الصليب الأحمر ومنظمة العفو الدولية نموذجًا"

إعداد الباحثة:

نسرين جمال منيف

باحثة دكتوراه قسم العلوم السياسية

كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة بيروت العربية

https://doi.org/10.36571/ajsp8427

ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

الإصدار الثامن – العدد الرابع والثمانون
تاريخ الإصدار: 2 – تشرين الأول – 2025م
www.ajsp.net

ملخص البحث:

تناولت هذه الدراسة دور المنظمات الدولية غير الحكومية، وبالأخص منظمة العفو الدولية واللجنة الدولية للصليب الأحمر، في تعزيز وحماية حقوق الإنسان على الصعيد العالمي. ركزت الدراسة على تحليل الهياكل التنظيمية، الأهداف، الأنشطة، والصلاحيات القانونية لهذه المنظمات، بالإضافة إلى التحديات التي تواجهها في أداء مهامها الإنسانية.

أظهرت النتائج أن اللجنة الدولية للصليب الأحمر تركز على تقديم المساعدة الإنسانية المباشرة للضحايا في النزاعات المسلحة، سواء كانت دولية أو داخلية، وتشمل خدماتها حماية الأسرى والسجناء المدنيين، وتقديم الإغاثة الطبية، وضمان الالتزام باتفاقيات جنيف. بينما تسعى منظمة العفو الدولية إلى رصد وتوثيق الانتهاكات، الضغط على الحكومات للإفراج عن السجناء السياسيين وسجناء الرأي، ومناهضة التعذيب وعقوبة الإعدام، مع التركيز على تعزيز العدالة وحقوق الإنسان من خلال التحليل القانوني والدبلوماسي.

وأظهرت الدراسة أن التعاون بين المنظمات الحكومية الدولية، المنظمات غير الحكومية الدولية، الجمعيات الوطنية، والحكومات يعدّ عاملًا حاسمًا في تعزيز كفاءة العمل الإنساني وحقوق الإنسان. كما أكدت النتائج على التحديات المرتبطة بالقيود الميدانية، ضعف الموارد، وتعدد الجهات الفاعلة، والتي قد تؤثر على سرعة وفعالية التدخلات.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات، أهمها تعزيز التنسيق بين المنظمات الدولية الحكومية والغير حكومية، تطوير قدرات العاملين، توسيع نطاق الوعي العالمي بحقوق الإنسان، تقديم الدعم القانوني المستمر للضحايا، والاستفادة من التكنولوجيا الحديثة في توثيق الانتهاكات ومتابعتها.

مصطلحات البحث: المنظمات الدولية غير الحكومية، حقوق الإنسان، الصليب الأحمر، منظمة العفو الدولية

المقدمة:

تلعب المنظمات الدولية دورًا محوريًا في معالجة القضايا الاجتماعية والسياسية على مستوى العالم. من خلال منصاتها المتعددة الأطراف، تساهم هذه المنظمات في تعزيز التعاون بين الدول، وتوفير الحلول لمشكلات تتجاوز الحدود الوطنية مثل الحروب، الكوارث الإنسانية، الفقر، وعدم المساواة. تعمل عدة منظمات حكومية وغير الحكومية مثل الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والصليب الأحمر... على تقديم المساعدات الإنسانية وحماية حقوق الإنسان، بالإضافة إلى لعب دور الوسيط في النزاعات الدولية.

على المستوى الاجتماعي، تركز المنظمات الدولية على مكافحة الفقر وتعزيز التنمية المستدامة من خلال دعم التعليم، الصحة، والمساواة بين الجنسين. المنظمات مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي تساهم في تمويل مشاريع تهدف إلى تحسين الظروف المعيشية للفئات الضعيفة حول العالم. كما تلعب منظمة الصحة العالمية دورًا رئيسيًا في مواجهة الأزمات الصحية العالمية مثل الأوبئة، من خلال توفير الدعم الفني للدول وتنسيق الاستجابة الدولية.

أما على المستوى السياسي، تقوم المنظمات الدولية بدور الوسيط في النزاعات من خلال التفاوض بين الأطراف المتنازعة ونشر قوات حفظ السلام لضمان استقرار المناطق المتأزمة، كما تعمل على تعزيز الديمقراطية والحوكمة الرشيدة من خلال مراقبة الانتخابات وتقديم

الدعم الفني لتطوير الأنظمة السياسية في الدول النامية. إلى جانب ذلك، توفر هذه المنظمات منصات للتعاون الدولي في صياغة التشريعات والمعاهدات التي تنظم العلاقات بين الدول في مجالات الأمن والتجارة وحقوق الإنسان.

على المستوى الإنساني، تلعب المنظمات الدولية الحكومية والغير حكومية دورًا حاسمًا في تقديم المساعدات العاجلة للأشخاص المتضررين من النزاعات والكوارث الطبيعية؛ من خلال جهود منظمات مثل الصليب الأحمر الدولي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، يتم توفير الغذاء، المأوى، والرعاية الصحية للاجئين والنازحين، وضمان حقوقهم بموجب القانون الدولي الإنساني. ومع ذلك، تواجه المنظمات تحديات عديدة، بما في ذلك نقص التمويل، التدخلات السياسية من الدول الأعضاء، والبيروقراطية التي تعرقل سرعة استجابتها للأحداث الطارئة.

مشكلة الدراسة:

رغم الدور البارز الذي تلعبه المنظمات الدولية غير الحكومية في تعزيز حقوق الإنسان والدفاع عن الحريات الأساسية عبر آليات متعددة (مثل الحملات، تقارير تقصي الحقائق، الضغوط الإعلامية والدبلوماسية)، يظل تدخلها في الشؤون الداخلية للدول مثار جدل قانوني وسياسي واسع. فمن جهة، تُعتبر هذه المنظمات قوة ضغط إيجابية تسهم في تحسين أوضاع حقوق الإنسان، ومن جهة أخرى يُنظر إليها كأداة للتأثير في السيادة الوطنية أو كذراع غير مباشر للقوى الكبرى، مما يثير تساؤلات حول حدود شرعيتها وفعاليتها في النظام الدولي.
وانطلاقًا من هذا التناقض، تتمحور إشكالية الدراسة حول:

إلى أي مدى تستطيع المنظمات الدولية غير الحكومية، التوفيق بين دورها في حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية وبين احترام مبدأ سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية؟

فرضيات الدراسة:

- اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومنظمة العفو الدولية تلعبان دورًا فعالًا في حماية حقوق الإنسان والضحايا خلال النزاعات المسلحة والأزمات الإنسانية.
- قوة وتأثير هذه المنظمات يتأثر بمواردها التنظيمية، تاريخها المؤسسي، ودرجة التعاون مع الحكومات والهيئات الدولية.
- تدخل هذه المنظمات في الشؤون الداخلية للدول، حتى لأغراض إنسانية، قد يثير تحديات قانونية وسياسية، خاصة فيما يتعلق بسيادة الدول.
- التنسيق بين المنظمات الدولية غير الحكومية والأمم المتحدة والهيئات المحلية يزيد من فعالية تدخلها، بينما نقص التنسيق قد يؤدي إلى ازدواجية الجهود أو تضاربها.

أهداف الدراسة

- تحليل دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومنظمة العفو الدولية في حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية.
- دراسة الآليات والأدوات التي تستخدمها هذه المنظمات لممارسة الضغط على الدول وضمان تقديم المساعدة الإنسانية.
- تقييم تأثير تدخل هذه المنظمات على سيادة الدول واحترام المبادئ القانونية الدولية.

_ تسليط الضوء على علاقة المنظمات غير الحكومية بالأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى لتحقيق كفاءة أعلى في العمل الإنساني.

أهمية الدراسة

_ تتيح الدراسة فهم دور المنظمات الدولية غير الحكومية في حماية حقوق الإنسان خلال النزاعات المسلحة والأزمات الإنسانية.

_ تساهم في دعم صناع القرار والحكومات لتحديد سبل التعاون مع هذه المنظمات بما يضمن احترام سيادة الدولة وفعالية الجهود الإنسانية.

_ تُمكّن الباحثين والمهتمين بحقوق الإنسان من الاطلاع على استراتيجيات العمل وآليات التأثير التي تعتمدها هذه المنظمات.

_ توضح التحديات القانونية والسياسية التي تواجهها هذه المنظمات عند التدخل في النزاعات والصراعات الداخلية والدولية.

حدود الدراسة

_ **الحدود الموضوعية:**

التركيز على المنظمات الدولية غير الحكومية التي لها أثر عالمي، مع دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومنظمة العفو الدولية كمثالين أساسيين.

دراسة الأنشطة المتعلقة بحماية الضحايا، حقوق الإنسان، والمساعدات الإنسانية خلال النزاعات، دون التوسع في مجالات التنمية الاقتصادية أو الإغاثة البيئية.

_ **الحدود المكانية:**

تغطي الدراسة نشاط المنظمات على مستوى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، مع تقديم أمثلة من دول عربية ودول تشهد نزاعات مسلحة لتوضيح دور المنظمة.

_ **الحدود الزمنية:**

تشمل الدراسة الفترة من تأسيس منظمة العفو الدولية عام 1961 وتأسيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر عام 1863 حتى الوقت الحاضر، مع التركيز على التطورات الحديثة في عملهما الدولي.

- **منهجية الدراسة:**

تُعد هذه الدراسة دراسة وصفية تحليلية، تهدف إلى استكشاف وتحليل دور المنظمات الدولية غير الحكومية في حماية حقوق الإنسان، مع التركيز على منظمة العفو الدولية والصليب الأحمر. تعتمد الدراسة على تحليل البيانات الثانوية المستقاة من المصادر الأكاديمية الرسمية، والتقارير الدولية، والنشرات الرسمية للمنظمات الدولية.

مصطلحات الدراسة:

-منظمة العفو الدولية(Amnesty International)

منظمة غير حكومية دولية تُعنى بحقوق الإنسان، تأسست في لندن عام 1961. تهدف إلى مكافحة انتهاكات حقوق الإنسان، مثل التعذيب، والإعدام، والاعتقال التعسفي، وتدافع عن حقوق الأفراد في التعبير عن آرائهم ومعتقداتهم (Amnesty International, 2025) .

-الصليب الأحمر(Red Cross)

حركة إنسانية دولية تأسست في سويسرا عام 1863، تهدف إلى حماية الأرواح والصحة، وضمان احترام الإنسان، ومنع وتخفيف معاناة البشر في أوقات النزاع والكوارث. تضم الحركة أكثر من 16 مليون متطوع، عضو، وموظف حول العالم.(Britannica, 2025)

- حقوق الإنسان(Human Rights)

حقوق الإنسان هي حقوق أساسية تنتمي إلى جميع البشر، بغض النظر عن العرق، الجنس، الجنسية، الأصل الإثني، اللغة، الدين، أو أي حالة أخرى. هذه الحقوق تشمل الحق في الحياة، والحرية، والأمان، والتعليم، والمشاركة في الحياة الثقافية، والتمتع بمستوى معيشي مناسب.(United Nations, 2025)

- المنظمات الدولية غير الحكومية (International non – Governmental Organizations)

المنظمات الدولية غير الحكومية هي هيئات مستقلة لا تتبع أي حكومة أو مؤسسة دولية، وتُؤسسها جهات خاصة لتحقيق أهداف غير ربحية في مجالات إنسانية واجتماعية وبيئية وحقوقية. تعمل هذه المنظمات دوليًا، وتستمد تمويلها من مصادر خاصة أو تتلقى مساعدات من الحكومات، وتتنوع أهدافها لتشمل قضايا مثل حقوق الإنسان، الصحة، البيئة، والتنمية المستدامة (United States Institute of Peace, 2025).

الإطار النظري: تعارض نشاط المنظمات الدولية غير الحكومية مع سيادة الدول

أصبحت المنظمات الدولية غير الحكومية تؤدي دوراً متزايد الأهمية في صياغة وتوجيه السياسات الخارجية للدول، حيث تسعى هذه الدول إلى مواءمة سياساتها مع مصالحها الوطنية في إطار قدرتها على الحفاظ على سيادتها. تواجه الدول تحديات متزايدة سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي، مما يدفعها إلى اتخاذ خطوات تضمن توازن سيادتها مع الالتزامات التي يفرضها المجتمع الدولي. تواجه السيادة الوطنية قيوداً متزايدة بسبب الأنشطة المتعددة لهذه المنظمات، حيث تتداخل الأدوار وتتكامل بين الدول والمنظمات وفقاً للمعايير الحقوقية والإنسانية المتفق عليها عالمياً. حيث تُقيد الدول نفسها بشكل إرادي عندما تُصادق على الاتفاقيات الدولية أو تنضم إلى منظمات دولية مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948، إلى جانب العديد من المعاهدات والالتزامات الأخرى التي تؤكد التزامها بالقواعد والمعايير الدولية. من خلال هذه الاتفاقيات، تُلزم الدول نفسها بالعمل وفقاً للإطار القانوني والإنساني الذي يفرضه المجتمع الدولي، مما يُقلص من سيادتها على مستوى التعامل مع القضايا الداخلية وكذلك في العلاقات الخارجية مع الدول الأخرى (الجمل، ب.، 2015، صفحة 15).

تساهم هذه الالتزامات في جعل الدولة أكثر انخراطاً في المحيط الإقليمي والدولي، بحيث يصبح من الصعب عليها التصرف بحرية تامة في شؤونها الداخلية أو علاقاتها مع الدول الأخرى دون مراعاة للمعايير والالتزامات التي فرضتها على نفسها. تعكس هذه التطورات تآكلاً جزئياً في مفهوم السيادة المطلقة، إذ باتت الدول تجد نفسها مرتبطة بتفاعلات ومعايير دولية، مما يجعل قدرتها على التصرف المستقل أكثر تقيداً سواء في القضايا الداخلية أو في علاقاتها الثنائية والمتعددة الأطراف مع باقي الدول..

تمكنت المنظمات الدولية غير الحكومية من تعبئة جماهير واسعة لدعم قضاياها وتحقيق أهدافها في مجالي حقوق الإنسان والنشاط الإنساني. استخدمت هذه المنظمات وسائل إعلام متنوعة وتقارير مكتوبة وشفهية لإحراج الحكومات التي تنتهك حقوق مواطنيها، ما أدى إلى فضح تلك الانتهاكات في أعين العامة. من خلال هذه الوسائل، تمكنت من كسب تعاطف الجمهور وتوعيته بمخاطر تلك الانتهاكات، مستخدمة حملات تحسيسية مكثفة لزيادة الوعي المجتمعي. إلى جانب ذلك، أنشأت المنظمات الدولية غير الحكومية شبكات محلية قوية داخل الدول، عملت على تنظيمها وتحريكها لتشكل أدوات ضغط على الحكومات. استغلت هذه الشبكات لتصعيد الضغط على صناع القرار وإرغام الحكومات على التراجع عن ممارساتها غير القانونية أو اللاإنسانية. من خلال هذا النشاط المنظم، أضعفت المنظمات سيادة الدول وجعلتها أكثر عرضة للمساءلة، حيث أجبرت الحكومات على التفاعل مع القضايا الحقوقية والانتهاكات الإنسانية بشكل أكثر شفافية وخضوعاً للرقابة الدولية.

عبر هذه الأساليب، مارست المنظمات الدولية غير الحكومية ما أصبح يُعرف بالقوة الناعمة. تمكنت هذه القوة من التأثير على الحكومات ليس عبر القوة العسكرية أو الاقتصادية، بل من خلال تأثيرها المعنوي والإعلامي الذي جعلها قوة فعالة في الضغط على الدول لتغيير سياساتها. شملت هذه القوة أيضاً إشراك المواطنين بشكل مباشر، حيث عملت على تحفيز الرأي العام، مما جعل الحكومات تجد نفسها أمام واقع جديد يتطلب منها التحرك بشكل متسق مع القوانين الدولية والمعايير الحقوقية (عبد القادر،ر. وبن عمر، م.، 2015، صفحة 43).

قد يتعارض نشاط المنظمات الدولية غير الحكومية مع سيادة الدول في القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان التي تسعى تلك المنظمات إلى الدفاع عنها، وهذا يتضح من خلال النقاط التالية:

- التزام الدول بالاتفاقيات الدولية عبر مواءمة تشريعاتها الداخلية مع المعاهدات والمواثيق الدولية.
- محاكمة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان سواء أمام المحاكم الجنائية الدولية أو الوطنية.
- إنشاء محاكم خاصة ذات طابع عالمي للنظر في الجرائم المتعلقة بحقوق الإنسان.
- الدعوة إلى فرض عقوبات اقتصادية على الدول التي تخالف مبادئ حقوق الإنسان (عبد القادر،ر. وبن عمر، م.، 2015، صفحة 43).

علاقة الولايات المتحدة الأميركية مع المنظمات غير الحكومية

فهمت أدبيات الإدارة العامة والسياسة، خاصة لدى علماء نظرية المنظمة، مسألة مساءلة المنظمات غير الحكومية من خلال إطار نظرية الوكالة، حيث يتوقع المديرون من الوكلاء تنفيذ المهام الموكلة إليهم. تكمن المشكلة الرئيسية في التكاليف المرتبطة بمراقبة سلوك الوكلاء

وعدم قدرة المديرين على القيام بذلك بشكل كامل. بمعنى آخر، تتوقع الجهات المانحة من المنظمات غير الحكومية أن تتصرف وفقًا لتفضيلاتها، على الرغم من احتمال وجود تعارض في المصالح، ولكن المنظمات غير الحكومية لا تمتلك دائمًا الموارد أو الإرادة الكافية لرصد هذه الأنشطة بفعالية. يركز هذا النهج بشكل أكبر على العلاقة بين الجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية، بينما يولي اهتمامًا أقل بالتفاعلات بين المنظمات غير الحكومية والمستفيدين.

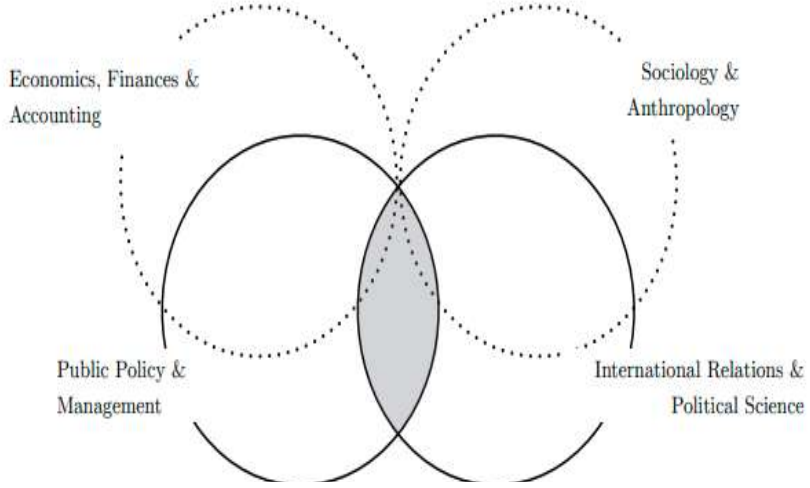

شكل :1 مجموعات من الأدبيات المتعلقة بمساءلة المنظمات غير الحكومية

تجاهل العديد من الدراسات إلى حد كبير إمكانية أن تكون الجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية بمثابة جهات رئيسية ووكلاء في الوقت ذاته، وذلك بناءً على سياق التفاعل. تتبع المفاهيم الأخرى لمساءلة المنظمات غير الحكومية من أدبيات الاعتماد على الموارد، حيث يفترض المؤيدون أن المنظمات غير الحكومية تكون مسؤولة أمام الجهات المانحة بشكل رئيسي، نظراً لاعتمادها على الموارد الخارجية التي توفرها هذه الجهات لضمان استمرارها على المدى الطويل . (Rggo, 2014, p. 21)

يسلط هذا النهج الضوء بشكل مهم على قوة التوزيع والاستقطاب في البيئة التشغيلية للمنظمات غير الحكومية. تقدم المقاربات الأخرى، مثل التماثل المؤسسي، تفسيرًا مثيرًا للاهتمام حول ميل المنظمات غير الحكومية نحو التقارب مع عدد محدود من الاستراتيجيات للكشف عن مسؤوليتها أمام أصحاب المصلحة. تُظهر هذه المقاربات أن المنظمات تواجه تحديات كبيرة عند التواصل مع أصحاب المصلحة، وبالتالي تلجأ إلى استخدام إشارات معترف بها للحفاظ على الثقة. بتطبيق التماثل المؤسسي على سياق مساءلة المنظمات غير الحكومية، يمكننا فهم الأسباب التي تدفع المنظمات إلى تبني تصنيفات معترف بها جيدًا للمساءلة، على الرغم من عيوبها، كإشارة هامة للشرعية أمام أصحاب المصلحة.

واقترح علماء السياسة والإدارة أساليب استراتيجية لمساءلة المنظمات غير الحكومية. يسلط أحد الأساليب الإدارية الاستراتيجية الضوء على اختيارات وتكتيكات القيادة لتحقيق أهداف وغايات المنظمات غير الحكومية. يواجه المديرون مطالب المساءلة ويوازنون بين قيودهم التنظيمية وتلبية هذه المتطلبات. يختارون استراتيجيات استراتيجية (استباقية) أو تكتيكية (رد فعل) لتحقيق أهدافهم والاستجابة لمتطلبات المساءلة المختلفة من مجموعة من أصحاب المصلحة. ومع ذلك، لا تسلط هذه المقاربات الضوء على مضمون دوافع المنخرطين في عدم المساءلة، ولا التحديات التي يواجهونها في أنشطتهم (Rggo, 2014, p. 21).

ثانياً، تركزت أدبيات العلاقات الدولية والعلوم السياسية على قضية "نقص المساءلة" أو "العجز الديمقراطي" الذي يصيب المنظمات الدولية، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية. يُفسر هذا التركيز بسبب الانحياز نحو الدول، حيث أن تحليل مشكلة المساءلة من خلال آلية إنفاذ كالانتخابات يخلق مشكلة غير قابلة للحل، وهي "العجز الديمقراطي"، إذ لا يمكن للمنظمات غير الحكومية الوصول إلى جميع الآليات الرسمية للمساءلة المتاحة للدول.

رغم أن شبكات الدعوة العابرة للحدود قد تبنت ما وصفه كيك وسيكينك (1998) بـ"سياسة المساءلة"، أي الجهد المبذول لإجبار الجهات الفاعلة القوية على الالتزام بسياساتها أو مبادئها المعلنة سابقاً (ص. 16)، إلا أن أبحاث العلاقات الدولية لم تعالج بشكل كاف محتوى الدوافع وراء هذه الجهود. وبدلاً من ذلك، ركز النقاش على الصراع بين المبادئ الأخلاقية والمصالح المادية لتفسير سلوكيات المنظمات غير الحكومية العابرة للحدود.

في المقابل، ساهمت تخصصات أخرى بشكل ملحوظ في تطوير مفهوم المساءلة. ركزت المحاسبة والاقتصاد على الحوافز المالية والضريبية لتفسير مسؤولية المنظمات ووكلائها. بينما سلط علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا الضوء على الأبعاد التشاركية للمساءلة، بالإضافة إلى الإمكانيات التحررية لعلاقات المساءلة التي تشمل المستفيدين من المنظمات غير الحكومية الدولية (Keck & Sikkink, 1998, p. 16).

تُعد الولايات المتحدة تاريخياً من أبرز الدول الداعمة للمنظمات غير الحكومية (NGOs) على المستويين المحلي والدولي. لطالما كانت هذه المنظمات أداة فعالة للدبلوماسية الشعبية الأمريكية، حيث تنشط في مجالات متعددة مثل حقوق الإنسان، المساعدات الإنسانية، الصحة العامة، والتعليم. وقدمت الحكومة الأمريكية، من خلال وكالات مثل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)، دعماً ماليًا ولوجستيًا وتقنيًا للعديد من المنظمات حول العالم، مما يعكس استراتيجية واشنطن في تعزيز القيم الديمقراطية والتنمية الاقتصادية في الدول النامية، إلى جانب التعامل مع القضايا الإنسانية والسياسية ذات الصلة بالأمن العالمي.

تتسم علاقة الولايات المتحدة بالمنظمات غير الحكومية بالتعقيد والاعتماد المتبادل. فمن جانب، تعمل هذه المنظمات بحرية نسبية داخل الولايات المتحدة بفضل البيئة القانونية والسياسية التي تعزز حرية التجمع والتعبير. ويتيح القانون الأمريكي تأسيس وتشغيل المنظمات غير الحكومية بسهولة أكبر مقارنة بالعديد من الدول الأخرى، مما أسهم في ازدهار هذا القطاع. على الجانب الآخر، تعتمد الحكومة الأمريكية على المنظمات غير الحكومية كأداة غير رسمية لتنفيذ سياستها الخارجية، حيث تستطيع هذه المنظمات الوصول إلى مناطق نزاع أو مناطق بحاجة إلى مساعدات إنسانية، قد لا تتمكن الحكومة من التدخل فيها بشكل مباشر. تتيح هذه العلاقة فرصة للتأثير على المجتمعات المحلية والدولية بطريقة غير مباشرة، دون اللجوء إلى تدخل حكومي رسمي(Wapner, 1996) .

على الرغم من الفوائد التي توفرها العلاقة بين الولايات المتحدة والمنظمات غير الحكومية، إلا أنها تواجه تحديات ملحوظة. يُنتقد أحياناً اعتماد الولايات المتحدة على هذه المنظمات لتحقيق أهداف سياسية، مما قد يضعف مصداقيتها ويثير الشكوك حول نواياها. في بعض

الدول، يُنظر إلى المنظمات غير الحكومية المدعومة من الولايات المتحدة بريبة وكمجرد أدوات للتدخل الأجنبي في شؤونها الداخلية، مما قد يؤدي إلى فرض قيود قانونية أو رقابية على عمل هذه المنظمات، ويحد من قدرتها على تنفيذ نشاطاتها.

ورغم هذه التحديات، تظل الولايات المتحدة قوة رئيسية تدفع العديد من المبادرات الإنسانية والتنموية حول العالم، بفضل شراكاتها الوثيقة مع المنظمات غير الحكومية، والتي تساهم في تحسين الظروف الإنسانية والتنموية في العديد من البلدان.

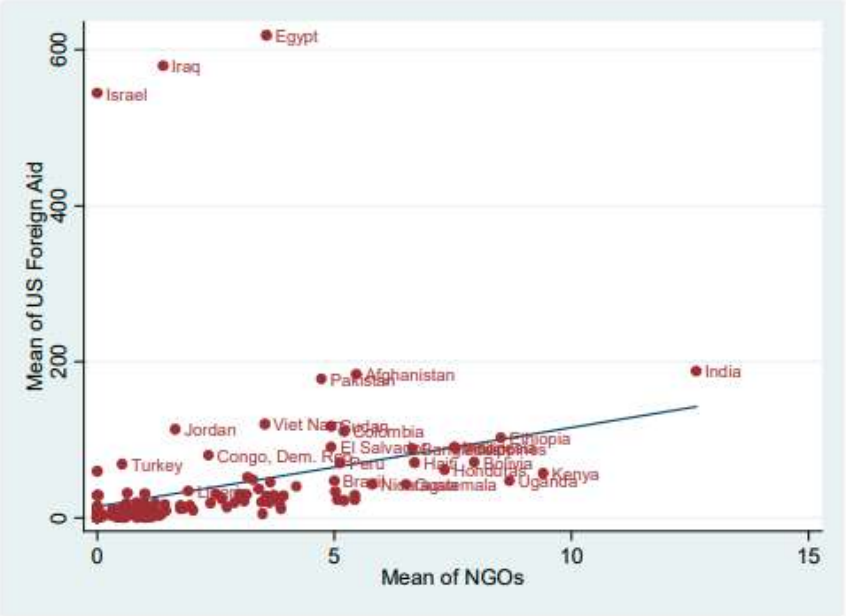

رسم بياني 1: مؤامرة متناؤة للمساعدات الخارجية الأمريكية وعدد من أنشطة المنظمات غير الحكومية

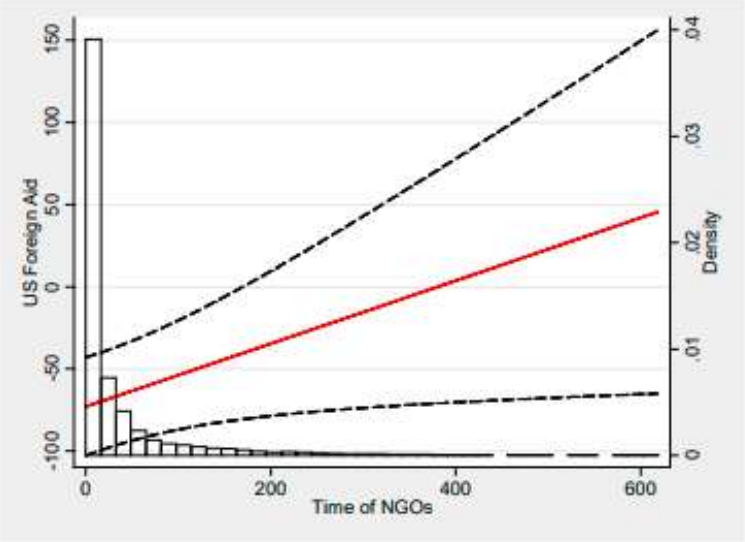

رسم بياني :2 التأثيرات الموضوعية للتأثير المباشر (من المنظمات غير الحكومية)

إن الرسوم البيانية تبرز العلاقة بين حجم المساعدات الخارجية الأمريكية وعدد أنشطة المنظمات غير الحكومية في مختلف الدول. يوضح الرسم البياني العلاقة بين متوسط المساعدات الخارجية الأمريكية وعدد أنشطة المنظمات غير الحكومية لكل دولة، مما يُظهر وجود علاقة إيجابية بين هذين المتغيرين.

على الرغم من الاتجاه العام الذي يشير إليه الرسم البياني، إلا أنه يمكن ملاحظة بعض القيم الشاذة، حيث تظهر كل من مصر والعراق وإسرائيل كحالات استثنائية. وقد تلقت هذه الدول مساعدات خارجية كبيرة من الولايات المتحدة نظرًا لأهميتها الاستراتيجية. في المقابل، تقع دول مثل بيرو، وليبيريا، والفلبين، وبنجلاديش، وإثيوبيا على خط الانحدار الخطي البسيط، مما يشير إلى أن هذه الدول، مع انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، تحتاج إلى تلقي المزيد من المساعدات الخارجية وتتمتع بنشاط مكثف للمنظمات غير الحكومية.

تشير البيانات إلى أن العدد المتوقع للمنظمات غير الحكومية التي تتخذ من الولايات المتحدة مقراً لها يرتبط بشكل وثيق بالمبالغ الأكبر من المساعدات الخارجية الأمريكية. وهذا يعني أن المنظمات غير الحكومية التي تمتلك تاريخًا طويلاً من العمل تتمتع بموارد أكبر تمكنها من التأثير على سياسات حكومة الولايات المتحدة مقارنة بالمنظمات غير الحكومية الحديثة التأسيس.

على سبيل المثال، المنظمات الكبيرة مثل "كير" و"الرؤية العالمية الدولية" التي تمتلك عمليات ميدانية واسعة في دول مختلفة، قادرة على التأثير بفعالية أكبر على السياسات الأمريكية مقارنة بالمنظمات الصغيرة أو الناشئة. كما أن متغيرات التحكم الأخرى تُظهر تأثيرات مشابهة على حجم المساعدات الخارجية الأمريكية، مما يؤكد دور هذه المنظمات الكبيرة في تشكيل السياسات استنادًا إلى خبرتها وقدراتها التنظيمية (Kim, 2011, p. 101).

الضغوطات الممارسة من المنظمات الدولية غير الحكومية على الدول

تمارس المنظمات الدولية غير الحكومية ضغوطًا دبلوماسية على الحكومات من خلال الاجتماع معها أو التدخل بخصوص انتهاكات محددة كخطوة أولية، قبل أن تقدم على نشر تقارير توثق تلك الانتهاكات. على سبيل المثال، تقوم اللجنة الدولية للصليب الأحمر بعقد اتفاقيات مع الدول تتيح لها العمل داخل أراضيها، حيث تسعى لتحسين أوضاع حقوق الإنسان، لا سيما فيما يتعلق بظروف الاعتقال ومعاملة السجناء. في حال فشل جهودها مع السلطات المعنية في حل القضايا، تلجأ أحيانًا إلى إصدار بيانات صحفية وتحذيرات رسمية للفت الانتباه إلى تلك الانتهاكات (عدرا، م.، 2020، صفحة 8).

أصبحت الشركات والمنظمات الدولية غير الحكومية، التي تعمل على مستوى عالمي، الوسيلة الأكثر فعالية في انتقال السلع ورأس المال والمعلومات والأفكار. نتيجة لذلك، تواجه حكومات الدول النامية ضغوطًا متزايدة من هذه المنظمات، التي تسعى لمراقبة مدى التزام السلطات في هذه الدول باحترام وتطبيق الحقوق والحريات الأساسية المعترف بها عالميًا.

غالبًا ما يلجأ المواطنون إلى هذه المنظمات لرفع الشكاوى وطلب المشورة. ومن الضروري أن تتمتع المنظمات بدقة وشمولية في توثيق الانتهاكات لتوفير مصداقية عالية لعملها. بالإضافة إلى ذلك، تنظم هذه المنظمات حملات عالمية لتسليط الضوء على الانتهاكات، بهدف جذب انتباه الرأي العام والمجتمع الدولي، وتحفيزهم على اتخاذ إجراءات فعالة تجاه الحكومات المعنية (عبد القادر،ر. وبن عمر، م.، 2015، صفحة 41).

تشكل المنظمات الدولية غير الحكومية وتُقْدِي لجان تقصي الحقائق إلى الدول التي ترتكب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان عند الضرورة. تصدر هذه اللجان تقارير حول الحقائق المتعلقة بالانتهاكات بعد انتهاء تحقيقاتها، دون أن يؤدي ذلك بالضرورة إلى تغييرات في النظام القانوني للدولة المعنية. ومع ذلك، تسهم هذه التقارير في الكشف عن الانتهاكات والممارسات غير القانونية.

تلجأ المنظمات غير الحكومية إلى تنظيم تظاهرات سلمية وإعلامية، حيث تختار التوقيت الأمثل لإحداث أكبر تأثير على الجمهور، مما قد يؤدي إلى تغيير في مواقف الدولة. كما تستخدم المنظمات وسائل الإعلام الغربية، نظراً لكونها أقل خضوعاً للرقابة والقيود.

تستعين المنظمات أيضاً بما يُعرف بمحاكم الرأي، وهي محاكم رمزية تهدف إلى دعم الضحايا وكشف المسؤولين عن الانتهاكات. بالإضافة إلى ذلك، تساعد المنظمات الضحايا في المطالبة بحقوقهم أمام القضاء المحلي وتتابع محاسبة الجناة (عبد القادر،ر. وبن عمر، م.، 2015، صفحة 45).

تراجع مبدأ المساواة في السيادة بين الدول في ظل عدم التساوي بين القوى العالمية. من الواضح أن الدول ليست متساوية في الواقع، حيث يسهم الحكم السيء في بعض البلدان بشكل مباشر في تقليص احترام الأسرة الدولية لسيادة تلك الدول. بالنسبة للبعض، يُعتبر مبدأ المساواة في السيادة ثغرة في ميثاق الأمم المتحدة وعقبة أمام فعاليته (حسين، ع.، 2009، صفحة 81).

- تنص المادة 71 من ميثاق الأمم المتحدة على منح وظيفة استشارية للمنظمات الدولية غير الحكومية، وتصنف هذه المنظمات إلى ثلاثة أنواع:
- 1. المنظمات ذات الصلة بالحياة الاقتصادية والاجتماعية، والتي تتماشى أنشطتها مع أعمال المنظمات الدولية في هذه المجالات.

- 2. المنظمات التي تقوم بأنشطة تدخل ضمن اختصاص المجلس والمنظمات الدولية، والتي تشارك في اجتماعات اللجان وتساهم في صياغة السياسات.
- 3. المنظمات التي تُستشار من قبل المنظمات الدولية في حالات الضرورة، مثل اليونسكو، بغرض حماية ممتلكات الدول الثقافية.
- تتدرج المنظمات الدولية غير الحكومية مثل منظمة العفو الدولية تحت الصنف الثاني، حيث تمتلك وظيفة استشارية. وقد حصلت على شرعية التدخل من خلال وجودها في عدة مستويات، منها:
- – تواجدها في مكاتب جنيف وفيينا.
- – تمثيلها في لجنة حقوق الإنسان.
- – تمثيلها في منظمات دولية متعددة مثل اليونسكو (عبد القادر،ر. وبن عمر، م.، 2015، صفحة 45).
- تعمل المنظمات الدولية غير الحكومية بطرق متشابهة عبر مختلف السياقات، حيث تقوم بما يلي:
- 1. تحقيق في مواقع الأحداث: إجراء تحقيقات ميدانية لجمع المعلومات حول الانتهاكات والممارسات التمييزية في مجتمعات معينة.
- 2. تجميع الوثائق والمعلومات: جمع وتحليل الوثائق والمعلومات المتعلقة بالانتهاكات لحقوق الإنسان.
- 3. التنديد بالانتهاكات: إصدار تقارير دورية للتنديد بالتجاوزات والانتهاكات لحقوق الإنسان.
- 4. إيفاد البعثات الميدانية: إرسال فرق تحقيق ميدانية، كما فعلت أربع منظمات في رواندا عام 1990.
- 5. ممارسة الضغوطات: ممارسة ضغوط متنوعة لتغيير القوانين الوطنية نحو الأفضل.
- 6. الضغط على الحكومات: الإعلان عن مواقفها للضغط على الحكومات المخالفة ولتحسين الرأي العام العالمي.
- بفضل هذه الأنشطة، تلعب المنظمات الدولية غير الحكومية دوراً هاماً داخل الأمم المتحدة من خلال تطوير الفعاليات المتعلقة بحقوق الإنسان. لا يمكن فهم الأدوات السياسية الخاصة بحقوق الإنسان في الأمم المتحدة دون أنشطة وممارسات فعالة تقوم بها هذه المنظمات.
- – تسعى الدول التي ترغب في تحسين معاييرها الدولية إلى الاستفادة من خبرات المنظمات الدولية غير الحكومية.
- – تمثل هذه المنظمات ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان.
- – يساهم تطور القانون الدولي في تعزيز اهتمامه بالإنسان، مما يتيح للأفراد المساهمة في تشكيل المعايير الخاصة بحقوق الإنسان عبر المنظمات الدولية غير الحكومية (علي، م.، 2017، صفحة 63).

ومن هنا يمكننا القول إن المنظمات الدولية غير الحكومية ليست مجرد كيانات قانونية ذات فعالية محدودة، بل هي ظاهرة سوسيولوجية ديناميكية تدفعها إلى منافسة الدول وأداء أدوار قد تحل محل بعضها

الأثر التغييري العالمي لبعض المنظمات غير الحكومية الدولية

تلعب المنظمات غير الحكومية في عالم تتسم فيه العلاقات الدولية بالتعقيد والتشابك دورًا محورياً وحيويًا في معالجة الأزمات الإنسانية وتعزيز حقوق الإنسان؛ ويُعد الصليب الأحمر الدولي، منظمة العفو الدولية، وهيومن رايتس ووتش من أبرز هذه المنظمات، الفاعلة التي تسهم وبشكل كبير في معالجة الانتهاكات وتحقيق التغيير الإيجابي على الصعيدين الوطني والدولي.

فالصليب الأحمر، الذي تأسس في عام 1863، يمثل رمزًا عالميًا للإغاثة الإنسانية والخدمات الطارئة؛ حيث يعمل من خلال شبكة من الجمعيات الوطنية في مختلف الدول، ويقوم بتقديم المساعدات الطبية، والغذائية، واللوجستية للأشخاص المتضررين من النزاعات المسلحة، والكوارث الطبيعية، والأزمات الإنسانية الأخرى؛ وتُعتبر الجهود التي يبذلها الصليب الأحمر أساسية في تقديم الرعاية الصحية الطارئة، وإعادة تأهيل البنية التحتية الأساسية، وضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى المناطق المحاصرة أو المتضررة. على سبيل المثال، خلال النزاع في سوريا، قام الصليب الأحمر بتنسيق جهود الإغاثة لتوفير الغذاء، والدواء، والخدمات الصحية للمجتمعات المتضررة، رغم التحديات الكبيرة التي فرضها النزاع.

أما منظمة العفو الدولية، التي أنشئت في عام 1961، تُعرف بعملها البارز في الدفاع عن حقوق الإنسان ومكافحة الانتهاكات التي تتعرض لها الأفراد في مختلف أنحاء العالم؛ فمن خلال تقاريرها المفصلة وتحقيقاتها المستقلة، تُسهم منظمة العفو الدولية في تسليط الضوء على الانتهاكات التي تحدث في بلدان مختلفة، وتدعو إلى إجراء إصلاحات قانونية وسياسية. على سبيل المثال، أظهرت حملات منظمة العفو الدولية في ميانمار الانتهاكات الجسيمة ضد الروهينغا، مما ساعد في تحفيز المجتمع الدولي للضغط على السلطات المحلية للتحقيق في هذه الانتهاكات.

اولاً: الصليب الأحمر الدولي

تؤكد الحقائق التاريخية أن الحروب كانت واقعاً مزمناً للبشرية منذ بداية وجودها على الأرض، ونتيجة لهذه الحروب، شهد العالم زيادة كبيرة في عدد المشردين واللاجئين. وقد ساهم النقص الكبير في وسائل الحماية وافتقار الخدمات الطبية الكافية في ارتفاع عدد الضحايا. ساهمت هذه الظروف المأساوية في ظهور جمعيات تهدف إلى سد الفجوات الكبيرة في خدمات الإغاثة، خاصةً في المجال الطبي. تعمل هذه الجمعيات على تخفيف معاناة الضحايا من المدنيين والعسكريين. ومنذ تأسيسها، قدمت اللجنة الدولية للصليب الأحمر مساهمات هامة في حماية ومساعدة ضحايا النزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية في جميع أنحاء العالم، مما جعلها رائدة في مجال المساعدات الإنسانية (علي، م.، 2017، صفحة 63).

بعد أشهر قليلة من إصدار كتاب "تذكار سولفرينو" الذي كتبه هنري دونان عام 1862، والذي نال شهرة عالمية لوصفه الدقيق لأهوال معركة سولفرينو وما تضمنته من آلام ومعاناة، تم تشكيل جمعية خيرية تُعرف بـ "جمعية جنيف للمنفعة العامة" في عام 1863. ضمت الجمعية في البداية خمسة أعضاء، وكان أول اجتماع لها قد عُقد في 17 فبراير 1863 لمناقشة مقترحات دونان وتطبيقها على أرض الواقع. وفي 26 أكتوبر 1863، اجتمع 63 عضواً يمثلون 16 دولة، وأوصى هذا المؤتمر بإنشاء جمعيات وطنية للإغاثة وطلب من الحكومات أن توفر الحماية والدعم لهذه الجمعيات.

تعتبر اللجنة الدولية للصليب الأحمر مؤسسة خاصة وفقاً للقانون السويسري، وقد ارتفع عدد أعضائها من خمسة عند تأسيسها إلى 20 عضواً. يقتصر اختيار الأعضاء على المواطنين السويسريين، وتنص الفقرة الأولى من المادة السابعة من النظام الأساسي للجنة الدولية للصليب الأحمر على أن يتم تعيين الأعضاء من بين المواطنين السويسريين، ويتراوح عددهم ما بين 15 إلى 25 عضواً. (عبد العزيز، أ.، 2009–2010، صفحة 19)

تُعتبر اللجنة الدولية للصليب الأحمر منظمة دولية غير حكومية نظراً لأن نشاطها يمتد ليغطي العالم بأسره، رغم أن عضويتها تقتصر على المواطنين السويسريين فقط. منذ تأسيسها في عام 1863، لعبت اللجنة دوراً بارزاً في توفير الحماية للضحايا المتضررين من

الحروب والمنازعات المسلحة، سواء كانت دولية أو داخلية. كما تسهم اللجنة في تقديم العون والإغاثة الإنسانية خلال حالات الطوارئ والكوارث الطبيعية والبيئية. تشمل مهام اللجنة أيضاً تقديم الحماية القانونية والمساعدة المادية للأسرى والسجناء، فضلاً عن تتبع أخبار المفقودين في مختلف الدول (ديلابرا، د.، 2006، صفحة 151).

مع تزايد عدد الهيئات والمنظمات العاملة في مجال حقوق الإنسان خلال السنوات الأخيرة، قد يُعزز هذا الوضع القدرة الإجمالية على الاستجابة للانتهاكات التي يتعرض لها الإنسان. ومع ذلك، يمكن أن يؤدي أيضاً إلى الإرباك وازدواجية الجهود والمنافسة وسوء التفاهم بين المنظمات. لضمان سير العمل الإنساني بكفاءة أكبر، تسعى اللجنة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر إلى التعاون والتشاور مع العديد من مؤسسات المجتمع المدني التي تعمل في نفس المجال، بهدف تحقيق أهدافها بفعالية أكبر (لجنة الصليب الأحمر، صفحة 41).

ساهمت اللجنة الدولية للصليب الأحمر في صياغة "مدونة سلوك" للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر ومؤسسات المجتمع المدني في مجال الإغاثة أثناء الكوارث. تدعم هذه المدونة كافة الجهود الرامية إلى ضمان جودة وكفاءة العمل الإنساني في هذا الميدان، وتعزز الالتزام بالمعايير الأخلاقية والمهنية التي تضمن تقديم المساعدة بشكل فعّال وشفاف (ماير، م.، 1997، صفحة 56).

على المستوى التنظيمي، تسعى اللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى تشجيع تأسيس لجان وطنية للصليب والهلال الأحمر في جميع أنحاء العالم. وقد لعبت اللجنة دورًا أساسيًا في إنشاء الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب والهلال الأحمر، الذي يتمتع بشخصية قانونية مستقلة. يهدف هذا الاتحاد إلى دعم وتعزيز الأنشطة الإنسانية التي تقوم بها الجمعيات الوطنية ومؤسسات المجتمع المدني، خاصة في مجال تخفيف المعاناة الإنسانية. حتى عام 1990، كان الاتحاد الدولي يضم 110 دول، ويشمل حوالي 250 مليون عضو، الذين dedicates جهودهم لخدمة الإنسانية (السعدي، و.، 2007، صفحة 10).

أ- أهداف ومبادئ اللجنة الدولية للصليب الأحمر

للجنة الدولية للصليب الأحمر مجموعة من الأهداف والمبادئ الأساسية التي تسعى لتحقيقها، وتتمثل في:

1. دعم المبادئ الأساسية للحركة: تعمل اللجنة على تعزيز ونشر المبادئ الأساسية للحركة التي تشمل الإنسانية، عدم التحيز، الحياد، الاستقلال، الخدمة التطوعية، الوحدة، والعالمية.

2. الاعتراف بالجمعيات الوطنية: تعترف اللجنة بكل منظمة وطنية يتم إنشاؤها أو إعادة تأسيسها، شريطة أن تستوفي الشروط المحددة لقبولها ضمن النظام السياسي للحركة، وتبليغ الجمعيات الوطنية الأخرى بذلك.

3. تنفيذ اتفاقيات جنيف: تقوم اللجنة بالمهام الموكلة إليها بموجب اتفاقيات جنيف، وتعمل على ضمان التطبيق الأمين للقانون الدولي الإنساني في النزاعات المسلحة، وتولي اهتمامًا بالشكاوى المتعلقة بانتهاك هذا القانون.

4. حماية الضحايا: تسعى اللجنة، بوصفها مؤسسة محايدة، إلى ضمان تقديم الحماية والمساعدة للضحايا العسكريين والمدنيين في النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية ونتائجها المباشرة.

5. إدارة الوكالة المركزية للبحث عن المفقودين: تضمن اللجنة سير عمل الوكالة المركزية للبحث عن المفقودين وفقًا لما هو منصوص عليه في اتفاقيات جنيف (المادة 4 من النظام الأساسي للجنة الدولية للصليب الأحمر ، 2014).

النظام الأساسي للجنة الدولية للصليب الأحمر الصادر في يونيو 1998 يمثل إطارًا قانونيًا هامًا لعمل اللجنة. يحدد هذا النظام دورها كمنظمة محايدة في النزاعات المسلحة الدولية والداخلية، ويمنحها صلاحيات تتعلق بتقديم الحماية والمساعدة للضحايا، وتدريب العاملين، وإعداد المستلزمات الطبية. النظام الأساسي أيضًا يمنح اللجنة الحق في اتخاذ المبادرات الإنسانية التي تقع ضمن نطاق عملها، ويؤكد على دورها في التخفيف من معاناة الضحايا.

المركز القانوني للجنة الدولية للصليب الأحمر:

1. في نظامها الأساسي (1998):

– حماية الضحايا: يتمثل دور اللجنة في ضمان الحماية والمساعدة لضحايا النزاعات المسلحة.

– المبادرات الإنسانية: يحق للجنة اتخاذ المبادرات الإنسانية الضرورية.

– تدريب العاملين وإعداد المستلزمات: المساهمة في التحضير للمنازعات المسلحة من خلال تدريب العاملين وتجهيز المستلزمات.

2. في النظام الأساسي للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر:

– الحركة الدولية تشمل الجمعيات الوطنية للصليب والهلال الأحمر، وتستند إلى مبادئ الإنسانية التي تمنحها المصداقية في أداء مهمتها.

– النظام الأساسي للحركة يمنح اللجنة الدولية للصليب الأحمر الحق في ممارسة مهمتها الإنسانية وفقًا للمادة الخامسة، بما في ذلك اتخاذ أي مبادرة إنسانية.

– النظام الأساسي للحركة الدولية يعتمد على أحكام النظام الأساسي للجنة الدولية، مع تأكيد على دورها كمنظمة محايدة تقدم الحماية والمساعدة للضحايا.

تتوافق هذه الأدوار والمهام بين النظامين، مما يمنح اللجنة صلاحيات واضحة ضمن نطاق عملها الإنساني (نعروة، م.، 2022).

ب– المركز القانوني للجنة الدولية للصليب الأحمر في اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949 والبروتوكولين الإضافيين لعام 1977

إذا كانت قواعد النظام الأساسي للجنة الدولية للصليب الأحمر والحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر لا تصل إلى مستوى القواعد الدولية الملزمة، نظرًا لكونها أنظمة داخلية لهيئات دولية غير حكومية، فإن أهميتها تكمن في اعتماد عملها ونشاطها على اتفاقيات جنيف لعام 1949 والبروتوكولين الإضافيين الملحقين بها. إذ تُعتبر هذه الاتفاقيات والبروتوكولات المصدر القانوني الرئيسي الذي تستند إليه اللجنة. وتسعى اللجنة دائمًا إلى أن يكون تدخلها في النزاعات والصراعات الدولية والداخلية بهدف التخفيف من معاناة ضحايا النزاعات المسلحة تدخلًا قانونيًا، مع احترام نص المادة الثانية الفقرة السابعة من ميثاق الأمم المتحدة التي تحظر التدخل في الشؤون

الداخلية للدول. وهذا ما ورد في نصوص اتفاقيتي جنيف الثالثة والرابعة، حيث وافقت الدول الأعضاء على السماح للجنة بزيارة أسرى الحرب والمعتقلين المدنيين. أما في حالة النزاعات الداخلية أو التوترات الداخلية، فإن التدخل يعتمد على موافقة الدول المعنية (فرحاني، م.، وقين، آ. وشمل، ب.، 2014، صفحة 200).

وكذلك نصت المادة الثالثة المشتركة بين اتفاقيات جنيف على إلزام أطراف النزاع المسلح غير الدولي بضمان حد أدنى من المعاملة الإنسانية لبعض الفئات. حيث جاء في المادة: "يجوز لهيئة إنسانية غير متحيزة، كاللجنة الدولية للصليب الأحمر، أن تعرض خدماتها على أطراف النزاع."

كما أرست المادة التاسعة المشتركة في اتفاقيات جنيف الأولى والثانية والثالثة، والمادة العاشرة في اتفاقيات جنيف الأربع، الدور نفسه خلال النزاعات المسلحة الدولية. وتنص هذه المواد على أن: "أحكام هذه الاتفاقية لا تعوق الأنشطة الإنسانية التي يمكن أن تقوم بها اللجنة الدولية للصليب الأحمر أو أي هيئة إنسانية أخرى غير متحيزة بهدف حماية وإغاثة الجرحى والمرضى، وأفراد الخدمات الطبية والدينية، بشرط موافقة أطراف النزاع المعنية (نعروة، م.، 2022).

أما بالنسبة للبروتوكولين الإضافيين الملحقين باتفاقيات جنيف الأربع، فقد نص البروتوكول الإضافي الأول لعام 1977 في المادة (81) الفقرة (1) على حق اللجنة الدولية للصليب الأحمر في القيام بمهامها الإنسانية المسندة إليها بموجب الاتفاقيات والبروتوكول. حيث جاء في المادة: "تمنح أطراف النزاع كافة التسهيلات الممكنة للجنة الدولية للصليب الأحمر لتمكينها من أداء المهام الإنسانية الموكلة إليها بموجب الاتفاقيات والبروتوكول، بهدف تأمين الحماية وتقديم العون لضحايا النزاعات." كما يسمح للجنة الدولية للصليب الأحمر بالقيام بأي نشاط إنساني آخر لصالح هؤلاء الضحايا، بشرط موافقة أطراف النزاع المعنية.

وبالإضافة إلى ذلك، أكدت المادة (18) من البروتوكول الإضافي الثاني على الدور الإنساني للجنة الدولية للصليب الأحمر، حيث نصت على أن اللجنة لها الأساس القانوني لمباشرة أنشطتها الإنسانية. وأتاحت المادة المجال للجنة للمبادرة بأي نشاط إنساني تراه مفيدًا لحماية ضحايا النزاعات المسلحة الدولية أو غير الدولية، بشرط موافقة أطراف النزاع (خلفوشي، ع.، 2014، صفحة 96).

تلك هي أهم الأسس القانونية التي تستند عليها اللجنة الدولية للصليب الأحمر في أداء عملها ونشاطها الإنساني.

ثانياً: منظمة العفو الدولية

المنظمة العالمية المستقلة التي تعمل لتعزيز حقوق الإنسان والتي تم تأسيسها في لندن عام 1961 هي منظمة العفو الدولية (Amnesty International) (الشافعي، م.، 2004، صفحة 300). تستند في عملها إلى بحوث ومعايير متفق عليها دوليًا، وتلتزم بمبدأ الحيادية وعدم التحيز، حيث أنها مستقلة عن الحكومات، الانتماءات السياسية، المعتقدات الدينية، المصالح الاقتصادية، والإيديولوجيات السياسية.

تعارض المنظمة بشدة أي انتهاكات ترتكبها سواء الحكومات أو جماعات المعارضة، بما في ذلك التعذيب، احتجاز الرهائن، القتل التعسفي، العقوبات القاسية وغير الإنسانية، بالإضافة إلى التصدي للعنف ضد المرأة، والاختفاء القسري.

تعمل منظمة العفو الدولية على تعزيز حقوق الإنسان المكرسة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وهي منظمة تتمتع بالاستقلال التام عن أي جهة، مما يمنحها القدرة على التصدي لأخطر الانتهاكات.

منذ تأسيسها على يد محامٍ، استطاعت المنظمة أن تلعب دورًا فعالًا في تقديم الحماية الدولية للأفراد المتضررين من انتهاكات حقوق الإنسان. كما أنها تتمتع بالصفة الاستشارية لدى بعض المنظمات الدولية، مما يعزز قدرتها على رصد ومتابعة حقوق الإنسان في عشرات الدول. يضم هيكل المنظمة أكثر من 700,000 عضو موزعين في فروعها الدولية.

أهداف المنظمة ترتبط بعدد من القضايا الملحة التي تؤثر على حقوق الإنسان، وتسعى إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية:

1. حماية حقوق الإنسان العالمية.

2. التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان من خلال رصد ومتابعة دقيقة.

3. تعزيز الوعي والالتزام العالمي بحقوق الإنسان من خلال أنشطتها وأبحاثها (خليل، س.، 1993، صفحة 361):

تسعى منظمة العفو الدولية إلى تحقيق عدة أهداف إنسانية رئيسية، من أبرزها:

1. الإفراج عن المعتقلين السياسيين وسجناء الرأي في مختلف أنحاء العالم، بشرط أن يكون هؤلاء المعتقلون قد عبروا عن آرائهم أو معتقداتهم بطرق سلمية دون اللجوء إلى العنف أو التحريض عليه.

2. مراقبة المحاكمات الجنائية المتعلقة بالمتهمين السياسيين وأصحاب الرأي، وضمان عدالة الإجراءات القانونية والأحكام الصادرة وفقًا لقواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان. تقوم المنظمة برصد مدى قانونية تلك الأحكام ومدى عدالة المحاكمات.

3. مناهضة عقوبة الإعدام ورفضها بشكل قاطع، إلى جانب مكافحة التعذيب والمعاملات والعقوبات اللا إنسانية أو المهينة ضد السجناء والمعتقلين. تعمل المنظمة بشكل فعال على حماية حقوق هؤلاء الأفراد والتحقق من تطبيق المعايير الدولية.

في إطار الأمم المتحدة، تقدم المنظمة شكاوى وتقارير إلى اللجنة الفرعية ولجنة (أو حاليًا: مجلس) حقوق الإنسان، كما تشارك في محادثات غير رسمية مع ممثلي الدول الأعضاء في المجلس. وفي اليونسكو، تسعى المنظمة للتصدي للانتهاكات التي تستهدف الكتاب والمفكرين وأساتذة الجامعات. أما في منظمة العمل الدولية، فهي تعمل على حماية الحريات النقابية ومكافحة الانتهاكات المرتكبة ضد النقابيين.

ترسل المنظمة أيضًا مراقبين دوليين لحضور المحاكمات الخاصة بالمتهمين السياسيين حول العالم لضمان نزاهة الإجراءات القانونية. كما تقوم بزيارات شبه دورية للسجون وأماكن الاعتقال للتأكد من تطبيق القواعد الدولية الخاصة بمعاملة السجناء والمعتقلين، والتحقق من مدى احترام حقوقهم الإنسانية (خليل، س.، 1993، صفحة 362).

أ- الهياكل التي تقوم عليها منظمة العفو الدولية

تتمتع منظمة العفو الدولية بقدر عال من التنظيم الهيكلي على المستوى الداخلي بشكل بأهلها من إدارة نفسها بنفسها، حيث يتكون هيكلها التنظيمي من أربعة أجهزة تعمل من خلالها المنظمة بغرض تحقيق أهدافها، والتي تتمثل في الآتي:

1. فروع وطنية: تُعد هذه الفروع جزءًا أساسيًا من المنظمة، وتحتاج إلى موافقة من اللجنة التنفيذية الدولية قبل إنشائها. بعد الحصول على الموافقة، يتم الاعتراف بهذه الفروع رسميًا، ويُسمح لها بتنظيم الأنشطة وتفعيل جهودها في حماية حقوق الإنسان.

2. مجموعات منتسبة: تُعتبر مجموعات منتسبة جزءًا من شبكة المنظمة وتعمل على تنفيذ الأنشطة والأهداف في إطار معين، دون أن تكون فروعًا رسمية.

3. أعضاء فرديون: يتألف أيضًا جزء من الهيكل التنظيمي من الأعضاء الأفراد الذين يدعمون المنظمة من خلال التبرعات والمشاركة في الحملات.

تحتاج الفروع الوطنية قبل إنشائها إلى موافقة اللجنة التنفيذية الدولية لضمان التزامها بالمعايير والسياسات العالمية للمنظمة، ولضمان قدرتها على تقديم مساهمات فعالة في حماية حقوق الإنسان على مستوى محلي ودولي.

تاريخيًا، تفاعل منظمة العفو الدولية مع قضايا حقوق الإنسان في الساحة العربية من خلال مختلف فروعها ومجموعاتها المنتسبة، وقد تمكنت من التأثير في العديد من القضايا الحساسة من خلال تقاريرها وحملاتها وحضورها الميداني، مما ساعد في تعزيز حقوق الإنسان في هذه المنطقة (عمر، أ.، 2004، صفحة 245).

تنص المادة التاسعة من النظام الأساسي لمنظمة العفو الدولية على أن الفروع والمجموعات التابعة للمنظمة يجب أن تلتزم بدفع الاشتراكات السنوية التي يحددها المجلس الدولي للمنظمة لضمان استمرارية أنشطتها. يمكن للمجموعة المكونة من خمسة أعضاء الانضمام إلى المنظمة أو أحد فروعها بعد دفع رسم سنوي يحدده المجلس الدولي.

كما يُسمح للأمانة العامة للمنظمة بتحديد السجناء الذين تتبناهم كل مجموعة من وقت لآخر، وذلك بما يتماشى مع أهداف المنظمة. ومع ذلك، يحظر على هذه المجموعات اتخاذ أي إجراءات تتعلق بأمور تتجاوز نطاق الأهداف المقررة للمنظمة، وذلك لضمان تركيز جهودها ضمن إطار أهداف منظمة العفو الدولية المعتمدة (وثيقة القانون الأساسي لمنظمة العفو الدولية المادة 11 منتدى العلوم السياسية، الموقع الرسمي لمنظمة العفو الدولية.).

أما العضوية الفردية في منظمة العفو الدولية متاحة للأفراد في البلدان والمناطق التي يتواجد فيها فرع للمنظمة، شريطة أن يحصلوا على موافقة كل من الفرع المعني واللجنة التنفيذية للمنظمة. يُطلق على هؤلاء الأفراد اسم الأعضاء الدوليين، وتحتفظ الأمانة الدولية بسجل خاص لهؤلاء الأعضاء.

أما الأفراد الذين يقيمون في البلدان أو المناطق التي لا يوجد فيها فرع للمنظمة، فيحق لهم أيضًا أن يصبحوا أعضاء في منظمة العفو الدولية وفقًا لما نصت عليه المادة 11 من النظام الأساسي للمنظمة. يشمل ذلك دفع قيمة الاشتراك السنوي مباشرةً إلى الأمانة الدولية.

ب- الأهداف العامة المنظمة العفو الدولية والوظائف التي تقوم بها.

- **الأهداف العامة للمنظمة**

منظمة العفو الدولية هي منظمة عالمية مستقلة تهدف إلى حماية وتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وفقًا لنظامها الأساسي، تسعى المنظمة لتحقيق عدة أهداف رئيسية. أولاً، تعمل على الإفراج عن سجناء الرأي والمعتقلين السياسيين الذين يُعتقلون بسبب معتقداتهم

الدينية أو السياسية، أو أصلهم العرقي، أو جنسيتهم، أو لغتهم، أو لونهم، بشرط ألا يكونوا قد استخدموا العنف أو دعوا إليه للدفاع عن آرائهم. ثانيًا، تركز المنظمة على إتاحة المحاكمات العادلة من خلال متابعة الإجراءات الخاصة بمحاكمة هؤلاء السجناء ومراقبة مدى قانونية الأحكام الصادرة ضدهم وفقًا للقواعد الدولية لحقوق الإنسان. ثالثًا، تسعى إلى إلغاء عقوبة الإعدام والتعذيب، بالإضافة إلى مكافحة المعاملة القاسية وغير الإنسانية والمهينة التي تُمارس ضد السجناء السياسيين وغيرهم (الفار، ع.، 1991، صفحة 457) .

وفقًا للمادة الأولى من القانون الأساسي لمنظمة العفو الدولية، التي تم تعديلها في المجلس الدولي السابع عشر عام 1975 في هلسنكي، فنصت المنظمة على أن هدفها الرئيسي هو ضمان الالتزام بأحكام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. لتحقيق هذا الهدف، تركز المنظمة على ثلاث مجالات رئيسية:

1. الإفراج عن الأشخاص المسجونين أو المعتقلين: تعمل المنظمة على ضمان إطلاق سراح الأفراد الذين يُسجنون أو يُعتقلون بسبب معتقداتهم السياسية أو الدينية، شريطة ألا يكونوا قد لجأوا إلى العنف أو دعوا إليه. تهدف هذه الجهود إلى حماية حقوق الأفراد في التعبير عن آرائهم ومعتقداتهم بدون خوف من القمع أو الاعتقال التعسفي.

2. مقاومة احتجاز سجناء الرأي والسياسيين دون محاكمة عادلة: تسعى المنظمة إلى التصدي لاحتجاز سجناء الرأي أو السياسيين دون تقديمهم لمحاكمة عادلة. كما ترفض أية إجراءات محاكمة تتعلق بهؤلاء السجناء لا تلتزم بالقواعد الدولية المعترف بها، مما يضمن توفير العدالة وحماية الحقوق القانونية للأفراد.

3. مناهضة عقوبة الإعدام والتعذيب: تعمل المنظمة على مكافحة تنفيذ عقوبة الإعدام والتعذيب وأية أشكال من العقوبات القاسية أو غير الإنسانية أو المهينة، بغض النظر عما إذا كان الأفراد قد استخدموا العنف أو دعوا إليه. تسعى هذه الجهود إلى تعزيز حقوق الإنسان وكرامته ومنع أي معاملة غير إنسانية أو مهينة للأفراد المحتجزين.

- **الوظائف التي تقوم بها منظمة العفو الدولية**

تستخدم منظمة العفو الدولية مجموعة من الوسائل لتحقيق أهدافها وحماية حقوق الإنسان. تشمل هذه الوسائل ما يلي:

1. تقديم المساعدات المالية ووسائل الإغاثة: تسعى المنظمة إلى تقديم الدعم المالي والإغاثي للسجناء السياسيين وسجناء الرأي، مما يساعد في تحسين أوضاعهم وتخفيف معاناتهم.

2. تحسين ظروف الاحتجاز: تعمل المنظمة على السعي لتحسين ظروف احتجاز سجناء الرأي والسجناء السياسيين، مما يضمن أن يكون التعامل معهم إنسانيًا ومناسبًا وفقًا للمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

3. تقديم المساعدة والتعاون مع المنظمات الدولية: تقدم المنظمة الدعم للمنظمات الدولية والوكالات المتخصصة التي تعمل على تحقيق نفس الأهداف في مجال حقوق الإنسان، وتعزز التعاون معها لتحقيق نتائج إيجابية.

4. معارضة الترحيل إلى أماكن خطر: تعارض المنظمة ترحيل الأشخاص من بلد إلى آخر إذا كان هناك احتمال أن يتعرضوا للإعدام أو التعذيب أو المعاملة القاسية أو اللاإنسانية في البلد المستهدف (خضير، ع.، 2025، صفحة 137).

5. السعي لتبني السجناء: تسعى المنظمة إلى تبني سجناء الرأي من خلال مجموعات العمل أو المؤيدين، مما يوفر لهم الدعم اللازم ويزيد من الضغط على الجهات المسؤولة لتحسين أوضاعهم.

6. التواصل مع الحكومات: تتواصل المنظمة بشكل مباشر مع الحكومات للتوسط لديها وحماية الأشخاص المعرضين للاعتقال أو التعذيب، مما يعزز الجهود الرامية إلى ضمان حقوق هؤلاء الأفراد.

7. تشجيع العفو العام: تعمل المنظمة على تشجيع وتأييد منح العفو العام لجميع سجناء الرأي، مما يساعد في تحقيق الإفراج عنهم وتخفيف معاناتهم.

8.إثارة الدعاية حول الانتهاكات: تقوم المنظمة بإثارة الوعي والدعاية حول قضايا حقوق الإنسان، وخصوصًا تلك المتعلقة بسجناء الرأي الذين يتعرضون لانتهاكات صارخة، مما يسلط الضوء على قضاياهم ويضغط على الجهات المسؤولة للتحرك.

9. تقديم الدعم القانوني: تسعى المنظمة إلى تقديم المساعدة والدعم القانوني لسجناء الرأي، بما في ذلك إيفاد مراقبين لحضور محاكماتهم لضمان عدالتها وشفافيتها.

10. التحقيق في الانتهاكات: تقوم المنظمة بالتحقيق في ادعاءات انتهاك حقوق الإنسان من خلال إرسال بعثات ومحققين إلى المواقع المعنية، مما يساعد في جمع الأدلة وتوثيق الانتهاكات وتحقيق المساءلة.

تعتمد منظمة العفو الدولية بشكل كبير على أعضائها الذين ينشطون ضمن مجموعات عمل منتشرة في أكثر من 70 دولة حول العالم. وتستخدم المنظمة وسائل متعددة في مساعيها لتحقيق أهدافها، مثل كتابة رسائل مناشدة موجهة إلى حكومات الدول التي ينتمي إليها السجناء. تستقبل المنظمة هذه الرسائل باعتبارها تعبيرًا عن الرأي العام الدولي، وتقوم بتكليف أعضائها بإرسال خطابات إلى السجناء السياسيين أو حكوماتهم، تطالب فيها بالإفراج عن السجناء، وذلك بهدف تقديم الدعم المعنوي لهم والمساهمة في تحقيق حريتهم.

إلى جانب هذه الجهود، تلجأ منظمة العفو الدولية إلى تشكيل مجموعات دولية تتبنى قضايا سجناء الرأي أو حالات اختفاء قسري. بالنسبة للنموذج الأول من التبني، تقوم المنظمة بتشكيل مجموعات دولية عابرة للحدود تتابع حالات محددة من السجناء السياسيين. تعمل هذه المجموعات على دراسة مستندات السجين وتنظيم حملات من أجل إطلاق سراحه أو توفير الرعاية الصحية له، كما تمارس الضغط على المسؤولين الحكوميين المعنيين لضمان حقوق السجين. في النموذج الثاني، تُنشئ المنظمة مجموعات تبني دولية تهدف إلى جمع وتحليل المزيد من المعلومات الدقيقة حول وضع السجين، للتحقق مما إذا كان سجين رأي أم لا. هذا النوع من التبني يُسهم في تقديم تقييم موضوعي للحالة ويعزز الجهود الرامية للدفاع عنها. أما النموذج الثالث فيركز على حالات الاختفاء القسري، حيث تضغط منظمة العفو الدولية على الحكومات المعنية للكشف عن مصير الأشخاص المختفين قسريًا. تُنظم حملات دولية بهدف تسليط الضوء على هذه القضايا والضغط على الجهات المسؤولة لتقديم توضيحات بشأن حالة هؤلاء الأفراد، وضمان احترام حقوقهم الإنسانية(Kaldor, 2012) .

تقوم منظمة العفو الدولية بتنظيم حملات لتقصي الحقائق بشأن انتهاكات حقوق الإنسان وحرياته الأساسية في الدول التي تشهد مستويات خطيرة من تلك الانتهاكات. ترسل المنظمة هذه الحملات بهدف الوقوف على طبيعة هذه الانتهاكات وتوثيقها. بالإضافة إلى ذلك، تُوجه المنظمة نداءات إلى المحامين، النقابات المهنية، والأطباء، لحشد الدعم والمساندة في اتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من تلك الانتهاكات.

وتُعتبر المحادثات مع مسؤولي الحكومات جزءًا أساسيًا من نشاطات المنظمة، حيث تسعى إلى مناقشة قضايا حقوق الإنسان بشكل مباشر، مع جمع المعلومات الضرورية عبر بعثات متخصصة. تُشكل هذه البعثات من أعضاء المنظمة الذين يزورون مختلف البلدان ويعدّون تقارير مفصلة تُرفع إلى اللجنة التنفيذية الدولية. تشمل هذه التقارير نتائج التحقيقات وتقييمات القضايا المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان. ومن أبرز الوظائف التي تقوم بها منظمة العفو الدولية تزويد الأمم المتحدة بتقارير ومعلومات دقيقة حول أوضاع حقوق الإنسان في مختلف أنحاء العالم. تُعتبر هذه المعلومات ذات أهمية بالغة، حيث تساهم في صياغة قرارات دولية وتوجه الجهود العالمية نحو تحسين وضع حقوق الإنسان وحمايتها في المناطق التي تشهد انتهاكات خطيرة.

وقد ساهمت المنظمة بهذا الدور الذي تقوم به في الرد على انتهاكات حقوق الإنسان وحرياته الأساسية تطبيقا لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (278) الذي يحول الأمم المتحدة هذه السلطة استلام المعلومات القيمة حول انتهاكات حقوق الإنسان وحريات الأساسية (Sims, 2015)، وكذلك لفت نظر الحكومات المعنية بها، ويتم فحص هذه المعلومات من طرف الأمم المتحدة وفقا للقرار 1503 . (Powell, 2013)

تعمل منظمة العفو الدولية بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية المهنية على تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب لعام 1984. تُعد هذه الاتفاقية إحدى الأدوات القانونية الدولية الرئيسية في مكافحة التعذيب والمعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وتساهم منظمة العفو الدولية في مراقبة مدى التزام الدول الأطراف بأحكام الاتفاقية، وتقديم تقارير توثيقية حول الانتهاكات المحتملة. كما تقوم بتقديم الدعم القانوني والمساندة للضحايا، إضافة إلى الضغط على الحكومات لضمان احترام حقوق الإنسان والتصدي لممارسات التعذيب عبر آليات قانونية ودولية فعالة.

النتائج والتوصيات والخاتمة:

النتائج

1. **فعالية المنظمات الدولية غير الحكومية:** أظهرت الدراسة أن كل من منظمة العفو الدولية والصليب الأحمر تلعبان دورًا محوريًا في حماية حقوق الإنسان، سواء في النزاعات المسلحة أو في حالات الانتهاكات السياسية والمدنية.
2. **تنوع الأنشطة** :تختلف آليات العمل بين المنظمتين، حيث يركز الصليب الأحمر على تقديم الحماية القانونية والمساعدات الإنسانية المباشرة أثناء النزاعات والكوارث، بينما تركز منظمة العفو الدولية على الرصد، التوثيق، والضغط على الحكومات للإفراج عن السجناء السياسيين ومناهضة التعذيب.
3. **الاعتماد على التعاون الدولي** :كلا المنظمتين تعتمد على التعاون مع الحكومات، المجتمع المدني، والمنظمات الدولية الأخرى لضمان فعالية تدخلاتها، مع احترام مبدأ الحياد وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول إلا بموافقتها.
4. **تحديات العمل الميداني** :تواجه المنظمات صعوبات مثل قيود الوصول إلى المناطق المتضررة، ضعف الموارد البشرية أو المالية، وتعدد الجهات الفاعلة، مما قد يؤدي إلى ازدواجية الجهود أو تأخير في تقديم المساعدات.

5. **التأثير القانوني والسياسي** :ساهمت جهود المنظمتين في تعزيز الإطار القانوني الدولي لحقوق الإنسان، من خلال دعم اتفاقيات جنيف، اتفاقية مناهضة التعذيب، وإصدار تقارير دورية إلى الأمم المتحدة ولجان حقوق الإنسان، مما أثر إيجابيًا على تحسين أوضاع الأفراد المتضررين.

التوصيات

1. **تعزيز التنسيق بين كافة المنظمات الدولية** :يُنصح بزيادة التعاون بين المنظمات الإنسانية وحقوق الإنسان لتجنب ازدواجية الجهود وتحقيق أعلى كفاءة ممكنة.
2. **تطوير القدرات البشرية والمادية** :ضرورة زيادة التدريب والتأهيل للعاملين في المنظمات، وتوفير الموارد اللازمة لضمان قدرة هذه المنظمات على تنفيذ مهامها بفاعلية.
3. **توسيع نطاق الوعي الدولي** :العمل على نشر ثقافة حقوق الإنسان والتأكيد على مبادئ الحياد وعدم التحيز عبر الحملات الإعلامية، والتواصل مع وسائل الإعلام لتعزيز الضغط على الجهات المسؤولة عن الانتهاكات.
4. **تعزيز الحماية القانونية للمستفيدين** :توفير الدعم القانوني المستمر للضحايا والسجناء السياسيين، بما يشمل المراقبة القانونية والإجراءات الدولية لضمان الإفراج عنهم وحماية حقوقهم.
5. **استخدام التكنولوجيا الحديثة** :الاستفادة من أدوات المعلومات الحديثة لتوثيق الانتهاكات، تسهيل الاتصالات الدولية، ومتابعة الحالات بشكل أسرع وأكثر دقة.

الخاتمة

توصلت الدراسة إلى أن المنظمات الدولية غير الحكومية مثل منظمة العفو الدولية والصليب الأحمر تلعب دورًا أساسيًا في حماية حقوق الإنسان وتعزيز الكرامة الإنسانية في مختلف أنحاء العالم. رغم التحديات التي تواجهها، فإن التعاون الدولي، احترام القوانين والاتفاقيات الدولية، والالتزام بالمبادئ الإنسانية، يمكن أن يزيد من فعالية هذه المنظمات. كما تشير النتائج إلى ضرورة استمرار تطوير الآليات والأدوات المتاحة لهذه المنظمات، وتعزيز قدراتها على التدخل الفعال في النزاعات وحالات الانتهاكات لضمان تحقيق أكبر قدر من الحماية والدعم للضحايا.

لائحة المصادر والمراجع

المراجع العربية

الجمل، ب. (2015). مفاهيم ملتبسة في الفكر العربي المعاصر السيادة والحاكمية، الرباط: أكدال، المملكة المغربية. *ملف 15 بحثي في 3\4\2015*.

السعدي، و. (2007). مستقبل المجتمع المدني في العراق دراسة قانونية في اطار حركة المجتمع المدني العراقي، سلسلة اوراق اقليمة (2) مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل.

الشافعي، م. (2004). قانون حقوق الإنسان. *مكتبة الجلاء الجديدة*.

الفار، ع. (1991). *قانون حقوق الإنسان في الفكر الوضعي والشريعة الإسلامية*. مصر: دار النهضة العربية.

المادة 4 من النظام الأساسي للجنة الدولية للصليب الأحمر . (2014).

حسين، ع. (2009). سيادة الدول بين تسييس القانون وقوننة السياسة. *منشورات الهيئة العامة للكتاب، وزارة الثقافة*.

خضير، ع. (2025). *الوسيط في القانون الدولي العام، الكتاب الثالث، حقوق الإنسان، الطبعة الأولى*. الأردن: مكتبة دار الثقافة.

خلفوشي، ع. (2014). جهود اللجنة الدولية للصليب الأحمر في نشر قواعد القانون الدولي الإنساني، لبنان مجلة جيل حقوق الإنسان، العدد الثالث والرابع.

خليل، س. (1993). الحماية الدولية لحقوق الإنسان في الظروف الاستثنائية. *رسالة دكتوراه، جامعة الإسكندرية*.

ديلابرا، د. (2006). اللجنة الدولية للصليب الأحمر والقانون الدولي الإنساني ، تحرير شريف علم ، ط1. *اللجنة الدولية للصليب الأحمر*.

عبد العزيز، أ. (2009–2010). دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر في حماية ضحايا النزاعات المساحة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، ، 2010–2009. *تخصص علوم قانونية والإدارية، كلية الحقوق، جامعة المدية*.

عبد القادر،ر. وبن عمر، م. (2015). المنظمات الدولية غير الحكومية وأثرها على سيادة الدول. ، *مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون الدولي والعلاقات الدولية، كلية الحقوق و العلوم السياسة – جامعة عمار التليجي، الأغواط* .

عدرا، م. (2020). تأثير العولمة على مفهوم السيادة الوطنية للدولة. *مداخلة علمية في جامعة بومرداس*.

علي، م. (2017). المنظمات الدولية غير الحكومية وتأثيرها على سيادة الدول. *مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في الاستراتيجية والعلاقات الدولية، الجزائر*.

عمر، أ. (2004). *الضمانات القانونية الدولية الوطنية لحماية حقوق الإنسان*. ايتراك للطباعة والنشر، إيتراك،.

فرحاني، م.، وقين، آ. وشمل، ب. (2014). *آليات النصالية الدولية الحقوق الإنسان بحرياته الأساسية*. عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

لجنة الصليب الأحمر. (بلا تاريخ). تعرف على اللجنة الدولية للصليب الأحمر، منشورات تصدر عن اللجنة الدولية، للصليب الأحم.

ماير، م. (1997). العمل الإنساني، ، السنة (10) ، العدد (54) ، تصدر عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر. *المجلة الدولية للصليب الأحمر*.

نعروة، م. (2022). دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر في الرقابة على تنفيذ قواعد القانون الدولى الإنسانى. *مجلة العلوم القانونية والسياسية*.

وثيقة القانون الأساسي لمنظمة العفو الدولية المادة 11 منتدى العلوم السياسية، الموقع الرسمي لمنظمة العفو الدولية. (بلا تاريخ).

المراجع الإنجليزية:

Amnesty International. (2025). *l About Us.* . Retrieved from Retrieved from https://www.amnesty.org/en/about-us/

Britannica. (2025). *Red Cross and Red Crescent.* . Retrieved from https://www.britannica.com/topic/Red-Cross-and-Red-Crescent

Kaldor, M. (2012). *Global Civil Society 2012: Ten Years of Critical Reflection.* New York: Palgrave Macmillan.

Keck, M., & Sikkink, K. (1998). Activists beyond borders: Advocacy networks in international politics. *Ithaca: Cornell University Press*.

Kim, Y. (2011). the unveiled power of NGOs: how NGOS Influence states' foreign policy behaviors. *university lowa*.

Powell, F. (2013). *The politics of Civil Society: Big Society, Small Government?, 2nd ed.* Bristol: The Policy Press.

Rggo, P. (2014). Leaders' Accounts: A Study of Transnational NGOs Leadership Views on Accountability. *Syracuse university*.

Sims, N. (2015). *Explorations in Ethics and International Relations: Essays in Honour of Sydney D. BaileY.* Routledge: New York.

United Nations. (2025). *Human Rights*. Retrieved from https://www.un.org/en/global-issues/human-rights

United States Institute of Peace. (2025). *International Organizations*. Retrieved from https://www.usip.org/i-international-organizations-0

Wapner, P. (1996). Politics Beyond the State: Environmental Activism and World Civic Politics. *Columbia University Press*.

"The Role of International Non-Governmental Organizations in Humanitarian Issues: The Red Cross and Amnesty International as Case Studies"

Researcher:
Nasreen Jamal Muneif

This study examined the role of international non-governmental organizations (INGOs), particularly Amnesty International and the International Committee of the Red Cross (ICRC), in promoting and protecting human rights globally. It focused on analyzing the organizational structures, objectives, activities, and legal mandates of these organizations, as well as the challenges they face in carrying out their humanitarian missions.

The results showed that the ICRC focuses on providing direct humanitarian assistance to victims of armed conflict, whether international or internal. Its services include protecting prisoners and civilian detainees, providing medical relief, and ensuring compliance with the Geneva Conventions. Meanwhile, Amnesty International seeks to monitor and document violations, pressure governments to release political prisoners and prisoners of conscience, and oppose torture and the death penalty, with an emphasis on promoting justice and human rights through legal and diplomatic analysis.

The study demonstrated that cooperation between international organizations, national societies, and governments is a crucial factor in enhancing the efficiency of humanitarian action and human rights. The results also emphasized the challenges associated with field constraints, limited resources, and the multiplicity of actors, which can affect the speed and effectiveness of interventions. The study reached a set of recommendations, the most important of which are enhancing coordination between international organizations, developing the capacity of staff, expanding global awareness of human rights, providing ongoing legal support to victims, and leveraging modern technology to document and monitor violations.

Keywords: Amnesty International, Red Cross, Human Rights, International non-Governmental Organizations